بينهما هو الاول عمل اليمين. على ما فرعه منه وهو مذهب
الاحناف حيث جعل الجواب الثاني وعمل على اليمين الكلا
مين وهو مذهب الجزا حيث جعل الجواب للاول وتظهر
هذه المسئلة مسئلة النزاع في العمل وعلى هذا الاصل
خرجوا من الخلاف بين سيبويه والجزا تخريج الايات
والشعر الآتي الاكثر عند المغربين ما ذهب اليه الجزا
وهو المرضي عند مالك وعلى ذلك اعربوا قوله تعالى
ما ما لي لا من اصحاب اليمين فسلام لك من اصحاب اليمين فسلام
جواب الشرط الاول وهو اما وسقت الجزا. فمسلم
جوابه الثاني وهو ان كان وكذلك سائر الايات
القرينة واما لفظا. فسموه بتعليق التعليق لتتر
تب الاحكام على الشروط وتعليقها بعد ان تعلم ان
الشروط عقلا هو تنقسم الى اربعة اقسام لغوية
وعقلية وشرعية وعادية فاللغوية هي اسباب
يلزم من وجودها الوجود ومن عدمها العدم كما اذا
قال لزوجه ان خلت الدار فانت طالق فانه يلزم
من عدم دخولها الطلاق ومن عدم دخولها عدم وقوع
الطلاق وهذا هو حقيقة السبب والعقلية هي
كالحياة مع العلم والشرعية كالطهارة مع الصلاة
والعادية كنصب السلم للصعود السطح فلا يلزم من
وجودها شيء. ويلزم من عدمها العدم فالحي قد
يعلم وقد لا يعلم والمتعلم قد يتم حياته وقد لا تتم
واذا نصب السلم فقد يصعد عليه وقد لا يصعد فيلزم
من هذه الشروط عدم هذه المشروطات فلنرجع
الى بيان دخول الشرط على الشرط عند المفصل فنقول ان

الشرط

الشرط اذا دخل على الشرط فلا يخلو اما ان يدخل عليه مقرونا
بالواو او مجردا عنها فان دخل عليه مقرونا بالواو نحو
قولك لزوجك ان كلمت زيدا وان دخلت الدار فانت طالق
فلا يخلو اما ان تكون تلك الواو واو الحال او غير
واو الحال فان كانت واو الحال فهذا هو
تعليق التعليق كما اذا قال لزوجه ان كلمت زيدا ان
دخلت الدار وانت طالق بقولة ثانيا ان دخلت الدار
شرط في اعتبار الشرط الاول حتى لو وقع الشرط الاول ولم
يقع الشرط الثاني فلا يلزم الطلاق ولو دخلت الدار
ثم كلمت زيدا لزم الطلاق وان كلمته ولم تدخل الدار لم تطلق
لانه جعل دخول الدار شرطا في كلام زيد موجب حكم كلام
عليه وكذلك لو تكرر التعليق نحو ان اعطيتك او وعدتك ان
سألتني فانت طالق فانه يجب جزء السؤال ثم الوعد
ثم العطاء لانه شرط في الوعد العطية وفي العطية
السؤال وكان معنى ان سألتني فوعدتك فاعطيتك
فحكم هذه المسئلة كحكم التي قبلها وان كانت الواو
الشرط مجردة من العاطف فلا يخلو ذلك العاطف
اما ان يكون واو او غيره فان كان واو نحو قول القائل
ان كلمت وان لبست فانت طالق فلا ترتيب بين هذين
الشرطين بل تقع بوجودهما وقع قبل صاحبه اعتبر لانه
من وضعهما معا بانهما جعلا معا شرطا واحدا في الطلاق
ولم يجعل احدهما شرطا في الآخر وجواب الشرط هو لهما
معا فان كان العاطف غير الواو كالفاء نحو ان كلمت
فلست فانت طالق فانه ينبغي ان يكون الثاني آخرا عنهما
والمتبع فيه ما عناه المتكلم بغير عاده كما تقدم في
قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في
الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من